عملية فرار أخرى

تمكن ثلاثة معتقلين من الهرب من سجن نفحه في منطقة النقب، صباح ٢١/٩/١٩٨٧؛ غير أن محاولتهم واجهت الفشل بعد خمسة أيام على وقوعها، وأعيدوا ثانية إلى السجن. والمعتقلون الثلاثة هم كمال سليم أحمد النادي (٣٧ عاماً)، من سكان بلدة جباليا في قطاع غزة، ومحكوم بالسجن لمدة ٤٧ عاماً بتهمة حيازة قنبلة والقاء أخرى على جنود اسرائيليين؛ وأحمد اسماعيل أبو نصيرة، من مدينة غزة، ويبلغ من العمر ٢٧ عاماً، وكان يقضي حكماً بالسجن المؤبد بتهمة قتله أحد المتعاونين مع الاحتلال والانتماء إلى تنظيم فلسطيني؛ أما الثالث فهو خليل سعيدي أحمد الراعي (٣٣ عاماً) محكوم بالسجن المؤبد بتهمة قتل نائب قائد شرطة غزة الضابط كرميلي، وتهم أخرى (**الفجر**، ٢٢/٩/١٩٨٧).

وطبقاً لما روته الاذاعة الاسرائيلية ، فقد استغل المعتقلون الثلاثة أعمال الترميمات الجارية في سجن نفحه، وقاموا بنشر القضبان الحديدية في بداية الممر المؤدي إلى ساحة السجن؛ ومن ثم أعادوا القضبان إلى وضعها السابق مستخدمين في ذلك مادة لاصقة بلون القضبان. وعندما هبط الظلام، تسللوا إلى خارج السجن، ولم يلاحظ برج المراقبة تحركاتهم، ربما بسبب نوم الحراس فيه (**البيادر السياسي**، ٣/١٠/١٩٨٧). وتبين من عمليات التمشيط التي قامت بها قوات من الجيش والشرطة ومصلحة السجون الاسرائيلية، أن السجناء الثلاثة فرّوا باتجاه مستوطنة «ريبوكير» في النقب، فتم تمشيط المنطقة لمنعهم من الوصول إلى الحدود المصرية، أو التوجه إلى قطاع غزة، أو الضفة الغربية. وبتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٧، لاحظت دورية تابعة للجيش الاسرائيلي سيارة شحن محمّلة برزم القش، متجهة نحو الحدود المصرية، فاعترضها أفراد الجيش، وأوقفوها، وطلبوا من ركابها إفراغ حمولتها؛ وعندها اكتشف الجنود الفارين الثلاثة مختبئين تحت رزم القش، حيث تم اعتقالهم وتسليمهم إلى أجهزة الامن الاسرائيلية المختصة، التي باشرت التحقيق معهم قبل إعادتهم إلى السجن من جديد (**الشعب**، ٢٨/٩/١٩٨٧).

تعتبر عملية الهرب هذه الثالثة من نوعها التي تقع خلال العام الحالي، والرابعة منذ أن تمكن ثمانية سجناء من الهرب من سجن الرملة، قبل حوالى عشر سنوات (**المصدر نفسه**، ٢٣/٩/١٩٨٧). فقبل شهور، تمكن ثلاثة سجناء في سجن كفار يونا من الصعود إلى شاحنة كانت تنقل المواد الغذائية إلى السجن. وكادت عملية الهرب أن تنجح، لولا لاحظ عابر سبيل وجود الشبان الثلاثة في صندوق الشاحنة، وأبلغ ذلك إلى السلطات الاسرائيلية التي تمكنت من إحباط المحاولة. وفي أيار (مايو) الماضي، تمكن ستة سجناء ينفذون أحكاماً بالسجن المؤبد من الهرب من سجن غزة المركزي، بعد أن قاموا بنشر القضبان الحديدية داخل غرفهم، ومن ثم هبطوا إلى ساحة الحاكمية العسكرية مستخدمين حبلاً كانوا حصلوا عليه؛ ومن هناك سلكوا طريقهم إلى خارج السجن. وتمكن خمسة منهم من الوصول إلى تونس، حيث بعثوا بتحياتهم، من هناك، إلى ذويهم في غزة، عبر إذاعة م.ت.ف. ولا تستبعد المصادر الاسرائيلية أن يكون السجناء الخمسة قد تسللوا عبر الحدود المصرية. أما السجين السادس، فقد القي القبض عليه وأعيد إلى سجن غزة المركزي (**البيادر السياسي**، ٣/١٠/١٩٨٧).

هاتان العمليتان، إضافة إلى عملية الهرب ألاخيرة من سجن نفحه، تسببت في انتقادات شديدة وجهت الى مدير عام مصلحة السجون، دافيد ميمون، من قبل أوساط في ادارة السجون، ومن ضباط السجون أنفسهم، الامر الذي دفع ميمون إلى تقديم استقالته من منصبه، حيث تم تعيين قائد الشرطة الاسرائيلية في منطقة الشمال، ليفي شاؤول، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧ خلفاً له. وكان مارتسيل ليبل (أحد كبار ضباط السجون) حمّل ميمون مسؤولية هرب المعتقلين وتردي الاوضاع في السجون بصورة عامة، «مما ساعد على ازدياد عمليات الهرب والقلاقل خلال الاشهر الأخيرة التي تولى فيها [ميمون] عمله كمدير عام للمصلحة». وقال ليبل: «حين هرب من عندي معتقلون، شعرت بشيء فظيع. لن أنسى ما حييت صبيحة ١٨/٥/١٩٨٧، عندما أخبروني بنجاح الهروب وعدم القاء القبض عليهم [السجناء]. لقد ضحّوا بي إثر وقوع عملية الهرب وعزلوني من منصبي... والآن سيتخذون الاجراءات نفسها